

مصر وبدايات حركة التحديث في السعودية (1936-1952) (مكة والمدينة أنموذجا)

د. سعد مهدي جعفر الجبوري

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

Saad69mahdi@gmail.com

07708425010

مستخلص البحث:

إن المكانة الدينية الكبيرة التي تتمتع بها البلاد السعودية في نفوس المسلمين كافة جعلها أمس الحاجة إلى إقامة مشروعات الإصلاح والتحديث، وبخاصة مناطق الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) من ناحية اصلاح الطرق المؤدية إليهما فضلاً عن مشاريع الطرق والانارة والماء والمشاريع الاروائية والزراعية، وذلك لتخفيف الابعاء عن كاهل الحاج القادمين إلى بيت الحرام سنوياً، إذ أ، الطابع الصحراوي وقساوة البداوة والتخلف وحياة الترحال كانت السمة البارزة للبيئة السعودية قبل اكتشاف واستخراج النفط بكميات تجارية عام 1938، لذا كانت نداءات الاغاثة عالية للعالم الاسلامي بضرورة اقامة مشاريع الإصلاح والتحديث في مكة والمدينة ومناطقها، وكان لمصر وخبرائها الدور الفاعل والكبير في وضع أسس التحديث وبدايته الاصلاحية في الحرمين الشريفين في شق الطرق وإصلاحها وتوفير مشاريع المياه الصالحة للشرب وزراعة المناطق حول الحرمين الشريفين وإنارتها فضلاً عن المشاريع الاخرى التي توفر للحجاج وسائل الراحة والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: مصر، السعودية، التحديث، الحرمين الشريفين، مكة المكرمة، المدينة المنورة

المقدمة :

لعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا قلنا إن الدراسات التاريخية الخاصة بالملكة العربية السعودية تخلو من دراسة تتناول بدايات التحديث في مكة المكرمة والمدينة المنورة، قبل اكتشاف النفط واستخراجه بشكل تجاري في المملكة الأمر الذي دفعنا للتصدي لهذا الموضوع المهم ، ومن هنا تأتي مصر واسبقية دورها في الاستجابة لنداءات الاغاثة في اقامة مشاريع الإصلاح في مكة والمدينة والطرق المؤدية إليهما، تكون قد وضعت البدايات أو الاسس الأولى لحركة التحديث في الملكة العربية السعودية وبالتحديد في مكة والمدينة، بإرسالها كبار الخبراء الفنيين والبعثات واستخدامها احدث الوسائل في مشاريع التحديث، وأطرت ذلك بمعاهدة عقدت بين المملكتين المصرية والسعودية عام 1936. وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي واجهت الدراسة في الحصول على المصادر اللازمة، الا انها استندت الى الوثائق المصرية والبريطانية وبعض المراجع المعاصرة للأحداث وهي محاولة لكنها جادة في سد هذا النقص من الدراسات وقد قسمت الدراسة على خمسة مباحث رئيسية على النحو الآتي:

أولاً- الدور المصري في وضع اسس اصلاح الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة).

ثانياً-- اسهامات مصر في تحديث القطاع المالي في مكة والمدينة.

ثالثاً- دور مصر في تحديث التعليم في السعودية.
رابعاً: اسهامات مصر في تحديث القطاع الزراعي في السعودية.
خامساً- مشاريع المواصلات والماء والكهرباء المصرية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.
أولاً- الدور المصري في تطوير منطقة الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة)
قبل البدء بدراسة دور مصر في تحديث مكة والمدينة، لابد من اعطاء تصوّر عن الحياة الاجتماعية فيهما، إذ نقل إلينا الكاتب محي الدنيا رضا في كتابه الذي اصدره بعنوان (رحلتي الى الحجاز) عام 1935 تصور عن الحياة الاجتماعية في مكة والمدينة ، بقوله " ان الفقراء ينتشرون في الطريق ما بين مكة والمدينة ... تمتد ايديهم للسؤال والاستجداء وكثير منهم في حكم العراة كان الجوع يدفعهم الى أكل حشرة الجراد" (رضا، 1935، صفحة 13) في وقت ينقل لنا الكاتب محمد لطفي جمعة الحمامي في كتابه (حياة الشرق) والذي كان قد التقى الملك عبد العزيز بن سعود صورة اخرى للعائلة المالكة السعودية بقوله: "ان ابن سعود كان يجمع في كل عام مليونين من الجنيهاات وينقلها في خزائن الى الرياض ولا يستبقي في مكة مالا، وهو يعامل الحجاز معاملة الأرض الاجنبية المفتوحة ويتقاضى الضرائب من اهلها ومن الحجيج على السواء" (الحمامي، 1973، صفحة 259) اما الكاتب ابراهيم عبد القادر المازني فقد تحدث عن وليمة أقامها الامير فيصل بن عبد العزيز قائلاً: "كان امام كل ثلاثة من الضيوف كرسي واطئ عليه طشت كبير غاص بالأرز المحمر المخلوط بالصنوبر والزبيب وفوق هذا كله كبش محمّر تفوح منه رائحته المغربية، كما طافوا علينا بتسعة عشر لونا من الاطعمة الشهية حتى اكتظظنا جداً ولم نعد نستطيع ان نتنفس وبرزت صدورنا وصارت لنا كروش عظيمة ... ولا أدري لماذا يذبحون كل هذه الخراف الجميلة ويحمرونها اذا كانوا لا يأكلونها .. وان ما أدير علينا كان يكفي أمة بأسرها" (المازني، 1930، الصفحات 131-132). وفي المقابل كان هناك اهمال كبير بالحرمين الشريفين ومناطقهما الى الحد الذي جعل جريدة ام القرى في عددها الصادر في الأول من كانون الثاني 1927 الى توجيه نداء الى الامة الاسلامية بضرورة الاسهام في تحديث مكة والمدينة والطرق المؤدية اليهما ، فوصفت حالة الطريق بين مكة والمدينة بانها "ليست ممهدة، فيها رمال و اخاديد" كما وجهت جريدة صوت الحجاز هي الأخرى نداء للمسلمين في العالم حمل عنوان (استئناف عزة المسلمين في عمران الحجاز) جاء فيه : " ايها المسلمون وصف الله العاملين منكم على رفعة دينه واعزاز كلمته بقوله كنتم خير امة اخرجت للناس، فلا ترضوا ان تكونوا أقل من ذلك شأننا... ان الحجاز يناشدكم الله والرحم والدين ، وما عاهدتم الله عليه من حفظه وتقديسه"... واعلموا ان ما ينال ارض الحجاز من خير وعز وتقدم في العمران والزراعة والصناعة والعلم الديني والمادي انما به تفتخرون وتعززون لدى الأمم والشعوب وهو قوتكم المدخرة للنوائب" وختمت الجريدة نداءها بقوله تعالى : ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون ان شر الدواب عند الله الصم اليكم الذين لا يعقلون" (الحمامي، 1973، الصفحات 261-263).

وكان رجل الاقتصاد وعضو مجلس الشيوخ المصري محمد طلعت حرب باشا* اول من استجاب لتلك الاستغاثة، اذ بادر الى تكليف لجنة تضم خبراء من جميع التخصصات بالسفر الى الحجاز واعداد تقرير مفصل عنها ، وبعد ان انتهت اللجنة اعمالها قدمت تقريراً من (63) صفحة اكد على "حاجة الحجاز الملحة للإصلاح خاصة في مجال التعليم ، والى ضرورة توفير الفنيين في مجالات الهندسة والاقتصاد والعلوم المالية " كما اشار الى "ضرورة انشاء شبكة من الطرق خاصة الطريق الذي يوصل جدة بمكة المكرمة مع اقامة سكة حديد بينها، وكذلك الاهتمام بالمسعى بين الصفا والمروة وتحويل مجرى السيل المائي عند دخوله مكة والحرم ، وكذلك تطرق التقرير إلى مياه الشرب للحجيج "اذ يجب ان يحصل الحجاج على مياه غير ملوثة، وذلك بتحسين طريقة أخذ المياه بمكة وعرفات من عين زبيدة" (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 1716)، واکد التقرير على الصحة العامة ونبه إلى ضرورة "انشاء مجار عامة بمكة بدلاً من الخزانات الخاصة بكل بيت، وأن طبيعة أرض مكة تسهل تنفيذ المشروع وأنها تأخذ في الانحدار تدريجياً... مما يغني عن استخدام القوة الميكانيكية الدافعة" وتطرق التقرير أيضاً إلى مشكلة الإضاءة في مكة والمدينة وضرورة انارتها بالكهرباء، كما وتضمن التقرير انشاء مصانع في مكة والمدينة منها مصانع للحوم المحفوظة (للانتفاع من لحوم الاضاحي) وصناعة التمور، وتعليب الاسماك في جدة ، فضلاً عن انشاء مدارس صناعية

(وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 1716). اثار هذا التقرير اهتمام الوزير البريطاني في جدة المستر بولارد (Bullard) ، وقد اشار في تقريره الشهري الى الخارجية البريطانية الى التقرير المصري بقوله : "ان الحجازيين الذين يشعرون بأنهم احق الناس في العالم الاسلامي بتلقي الصدقات، وقد عبروا [أي الحجازيين] عن فرحهم وترحيبهم بعودة تدفق المساعدات المصرية إلى سيرتها الأولى بعد انقطاع امتد سنتين" (F.0.1010148, 1936, p. 80) وقد تحوّل هذا التقرير إلى برنامج عمل برنامج عمل في الاتفاقية التي وقعت بين الحكومتين المصرية ممثلة برئيس الوزراء مصطفى النحاس والسعودية ممثلة بفؤاد حمزة في 18 تشرين الثاني 1936 والتي نصت فقراتها على استئناف ارسال المساعدات المصرية للملكة السعودية. (حمزة، 1355هـ، صفحة 131) وكانت الحكومة المصرية قد قسمت هذه المساعدات إلى قسمين رئيسيين، الأولى مخصصة للحرمين الشريفين (مكة والمدينة) ، والثانية مخصصة للحجاز وسكانها تشكل عام، بالنسبة للقسم الأول من المساعدات فانه يتضمن ارسال كسوة الكعبة المشرفة وكسوة المقام النبوي الشريف واصلاح الحرمين وتزويدهما بالمصاحف وانارتها بالشموع أو

* محمد طلعت حرب: هو محمد طلعت بن حسن محمد حرب (25 نوفمبر 1867-21 أغسطس 1941) اقتصادي ومفكر مصري، كان عضواً في مجلس الشيوخ المصري وهو مؤسس بنك مصر ومجموعة الشركات التابعة له، ويعد أحد أهم اعلام الاقتصاد في تاريخ مصر حتى لقب بـ(أبو الاقتصاد المصري) فقد عمل على تحرير الاقتصاد المصري من التبعية الأجنبية واسهم في تأسيس العديد من الشركات الكبرى التي تحمل اسم مصر مثل شركة مصر للغزل والنسيج ومصر للطيران ومصر للتأمين ومصر للمناجم والمحاجر ومصر لصناعة وتكرير البترول ومصر للسياحة وستوديو مصر وغيرها. (ويكيبيديا، صفحة نت)

المصابيح الكهربائية أو بالزيوت، وفرشها بالسجاد ، وتعبيد المسافة بين الصفا والمروة، وإقامة السدود لمنع مياه السيول من الدخول الى الحرم الملكي واصلاح وترميم بعض الآثار الإسلامية التي هدمها الوهابيون، حسبما جاء ذلك في الوثائق المصرية. (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 178) ومن جهتها قامت وزارة الأوقاف المصرية بعرض التقرير على الملك فاروق والذي أمر بعقد جلسة لمجلس الوزراء في 29 كانون الأول 1936 لمناقشة التقرير وبيان التقديرات المالية لمساعدة السعودية، وقد تم تقدير المساعدات ب(خمسة ملايين جنيه) وهو مبلغ لا تستطيع الحكومة المصرية وحدها تحمله، وبناءً على ذلك وجه رئيس الوزراء مصطفى النحاس نداء بفتح باب التبرعات، والدعوة إلى اكتتاب إسلامي عام تشترك فيه الحكومات والشعوب الإسلامية لجمع أكبر مقدار من المال لتنفيذ مشروعات الإصلاح في الحرمين الشريفين (يوسف، 1982، صفحة 365) وفي الوقت نفسه صدر مرسوم ملكي في مصر بتعيين (محمود بسيوني) رئيس مجلس الشيوخ المصري أميراً للحج عام 1937. (يوسف، 1982، صفحة 366) وبالنسبة للمسجد النبوي الشريف، فقد تشكلت لجنة بتاريخ 13 تموز 1937 لوضع تقرير عام عن احتياجاته الإصلاحية برئاسة وزير الأشغال وعضوية كل من وزير المالية ووكيل وزارة الخارجية، والأوقاف والمواصلات والصحة ومستشار قسم الري بوزارة الأشغال، ومدير عام قسم الإدارة بوزارة الداخلية وكبير مهندسي القصور الملكية ، ومدير عام بلدية القاهرة ، وجاء في تقرير اللجنة "ان الحالة تدعو الى الانزعاج، لأن الحرم النبوي مهدد كله بالسقوط". (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 1716) وبدأت الصحف المصرية تنشر أسماء المتبرعين والمبالغ المتبرع بها، الا ان الحكومة السعودية، سارعت وطلبت من الحكومة المصرية الاكتفاء بإرسال لجنة فنية ، فشكلت لجنة فنية برئاسة مصطفى فهمي باشا كبير مهندسي القصور الملكية، واستغرقت أعمال الإصلاحات في المسجد النبوي الشريف بضع سنين امتدت لمدة اربعة سنوات اذا اشترك في عمارة المسجد النبوي أربعة عشر مهندساً منهم اثنا عشر مصري وواحد من سوريا وواحد من باكستان، وعمل تحت اشرافهم اكثر من مائتي عامل من المصريين وبعض السوريين الباكستانيين والسودانيين واليمنيين. (يوسف، 1982، صفحة 368) ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا قلنا بأن مرد الرفض السعودي للمساعدات المالية والاكتفاء باستقبال اللجان الفنية من مصر لإعمار المسجد النبوي رغم الحالة الخطرة التي كان عليه هو خشيتها من حصول مصر على أية امتيازات خاصة في الأماكن المقدسة أو حق الاشراف عليها في الجاز وبالذات في مكة المكرمة والمسجد النبوي الكريم ، وبذلك جاء الرفض السعودي للتبرعات المصرية هي محاولة منها لتقليص اي نفوذ لمصر في الحجاز. الا ان الوثائق البريطانية تخبرنا بان الحكومة المصرية ظلت تواصل عطاءها لمكة والمدينة في مجال الحج، اذ جاء في تقرير الوزير البريطاني في جدة (بولارد) ان وزارة الأوقاف المصرية بعثت عام 1935 مبلغ 13,000 جنيه لفقراء مكة والمدينة فضلاً عن 15,000 للأعمال الخيرية. (F.0.2437/880/25, 1937, p. 176) كما استمرت مصر بإرسال القمح لتوزيعه على فقراء مكة والمدينة في موسم الحج وبإشراف والي الحج المصري محمود بسيوني وينقل الوزير البريطاني في جدة المستر كالفرت (Calvert) بان السفن المصرية قامت بإنزال شحنة كبيرة من

القمح في ميناء ينبع مرسله من مصر الى فقراء المدينة عام 1937 ويشير الوزير البريطاني إلى ان الكمية التي وصلت المدينة فعلاً لم تزد عن سدس الكمية بسبب اصابتها بالتلف نتيجة لبقائها فترة طويلة في الميناء السعودي. (F.0.5011/557, 1937, p. 44)

ثانياً- إسهامات مصر في القطاع المالي في مكة والمدينة :

يعد البنك الذي أسسه رجل الاقتصاد المصري (طلعت حرب) في مكة المكرمة هو اول بنك مصري ينشأ في مكة المكرمة، كما ان (بنك مصر) قام بإنشاء أول فندق حديث في مكة المكرمة ايضاً والذي كان يعد واحداً من أبرز معالمها العمرانية كما انه كان (مقراً وأمير الحج المصري واعضاء بعثته) فضلاً عن كونه الملنقى للكثير من الحجاج المصريين.

(حثة، 1953، صفحة 76)

وقد ورد هذا البنك ونشاطاته في تقارير الوزير البريطاني المفوض في جدة السيد اندرو ريان (Andrew Rayan)، اذ كان يحرص على نقل نشاطات البنك الى حكومته البريطانية والتبرعات التي كان يقدمها من قمح واموال لأهل مكة والمدينة، كما اشار التقرير الى جهود طلعت حرب في استمالة رجال الأعمال المصريين لاستثمار أموالهم في مكة والمدينة. (F.0/1308/557/25, p. 5) وأشارت احدى الوثائق البريطانية إلى حرص شركة (بنك مصر) على افتتاح أول خط طيران ما بين مصر والسعودية، إذ هبطت في 23 تشرين الثاني 1937 في مطار جدة الطائرة المصرية المسماة (البراق) من طائرات شركة (بنك مصر للطيران) بقيادة الطيار (حسين صدقي الممثل) وقد حرص (طلعت حرب) على اصطحاب عدد من مشايخ الازهر (F.0.1634/5801/25, p. 167) كي يشعر العالم الاسلامي عامة وأهل نجد والحجاز خاصة ان الطيران كوسيلة من وسائل الانتقال في الحج امر جائز، بل هو مستحسن، ولا يترتب عليه أي اشكال شرعي، كما قامت الطائرة (حلوان) التابعة لنفس الشركة ايضاً بأول رحلة بين جدة والمدينة. حاملة الحجاج والبريد، معلنة انتظام النقل الجوي بين المدينتين فضلاً عن ما تدره من مردودات مالية للمملكتين. (F.0.1634/5801/25, p. 168)

ولتأكيد الدور الذي يقوم به بنك مصر فيما يتعلق بمشاريع الاصلاح في السعودية هو موافقة الحكومة المصرية على طلب وزير المالية السعودية عبد الله السليمان في 27 آذار 1947 بأن " يقوم بنك مصر بدفع مبلغ قدره مليون جنيه مصري لوزارته ، تسحبه منه خلال خمسة أشهر ، باعتبار الشهر الواحد مائتي ألف جنيه مصرياً، على أن يسدد ذلك للبنك من رسوم وعوائد وأجور انتقالات الحجاج المصريين التي تدفع من مصر.

(وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 1716)

وفي 31 أيار ١٩٤٩ قامت الحكومة المصرية بناء على الطلب السعودي بإرسال كبير خبراء النقد المركزي (حسين خالد حمدي) للسعودية لدراسة الوضع المالي وانشاء جهاز فني لشؤون النقد يمكنها من السيطرة على موارد المملكة وجعلها المسؤولة عن تحديد اسعار العملة، وتنسيق التعامل بمختلف انواع النقد العالمي الذي يتدفق على المملكة العربية السعودية أثناء موسم الحج. (حثة، 1953، الصفحات 76-77)

وقد حصل اختلاف بين الملك عبد العزيز آل سعود والخبير المالي المصري حسين خالد حمدي بسبب رأي الأخير بضرورة " قيام الملكة السعودية بإصدار جنيه ذهب خاص بها لأن الجنيه الذهب الذي تتعامل به السعودية قامت شركة ارامكو النفطية بضربه لصالحها ويحمل رسم ((القديس جورج)) الذي لا يجوز اعتباره عملة رسمية في دولة اسلامية ولا يتفق ومظاهر سيادة المملكة ، وقاد إصرار حسين خالد حمدي على موقفه إلى قيام الملك فاروق وبناء على طلب الملك عبد العزيز إلى سحبه وترشيح زكي عبد المتعال وزير المالية المصري السابق، ليكون مستشارا لملك عبد العزيز في الشؤون المالية. (حتى، 1953، صفحة 77) ومما تقدم يبدو واضحاً أن بنك مصر والخبراء الماليين المصريين قد أسهموا في النظم المالية السعودية بما فيها ميزانيات الوزارات والهيئات الحكومية، والكادر الوظيفي العام ومسميات الوظائف والمصطلحات المالية السعودية تطابق النظم المالية المصرية بشكل تام.

(حتى، 1953، الصفحات 77-78)

ثالثاً- دور مصر في تحديث التعليم في السعودية :

يعد التعليم في مقدمة اهتمامات الملك عبد العزيز آل سعود بعد توحيد نجد والحجاز باسم المملكة العربية السعودية فتم تشكيل مديرية المعارف العامة في 3 آذار 1926 لتتولى مهام الاشراف على العملية التربوية في المملكة ويكون مقرها في مكة المكرمة وكان يقودها إبراهيم الشورى ذو الجذور المصرية. (الزركلي، 1984، صفحة 173) (الهلال، 2020، صفحة 125)

وكانت أول بعثة تعليمية سعودية أرسلت إلى مصر عام 1927 عادوا الى بلادهم عام 1935 وهم يحملون شهادات من المعاهد والكلية المصرية الآتية كلية الطب والحقوق والعلوم ومدرسة المعلمين الأولية ومدرسة التجارة المتوسطة وكلية اللغة العربية ومدرسة تحسين الخطوط. (الزركلي، 1984، صفحة 637) ولا شك أن هذه البعثة تعد نقطة تحول في تاريخ التعليم السعودي إذ ترتب على نتائجها افتتاح مدرسة (تحضير البعثات) في عام 1936 في السعودية ، ولعل اسمها يدل على الغرض من تأسيسها ويشير عبد الله عبد الجبار المدير الأسبق للبعثات التعليمية في مصر، ان هذه المدرسة التي بدأت الدراسة فيها في 20 آذار 1937 وضع لها منهج خاص استمد من منهج الدراسة المصرية (عبد الجبار، 1959، صفحة 185)، بحيث تؤهل شهادتها على حد تعبير (الزركلي) لدخول حاملها الكليات والمعاهد العليا في مصر، وقد انتدب للتدريس فيها مدرسون مصريون اكفاء خاصة في المواد العلمية مثل علم الطبيعة والنبات والرياضيات (الزركلي، 1984، صفحة 638) ، كما اعتمدت هذه المدرسة اعتماداً أساسياً على مصر في تزويدها بالكتب الدراسية ووسائل الايضاح فقط عن المواد الكيميائية الخاص بالمتغيرات التدريسية. (عبد الجبار، 1959، صفحة 185)

وبعد توقف الابتعاث مرة بسبب الحرب العالمية الثانية، حتى عادت إلى نشاطها ثانية، إذ أن الملك عبد العزيز آل سعود كان يؤمن بأن تطور بلاده الاقتصادي مرهون بتطور التعليم، وذلك يتضح من قوله: "...أن التطور الفني والصناعي في الجزيرة العربية، يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الثقافة المهنية التي تخدم البلاد، والا فتكون مرغمين على الاستعانة بالأجنبي"

(الهلال، 2020، صفحة 127). وفي احصائيات اعلنتها وزارة المعارف المصرية عام 1948 تبين ان عدد الطلبة السعوديين قد بلغ 181 طالباً منهم 27 في الأزهر الشريف و 56 في جامعة فؤاد الأول في القاهرة، و 15 في جامعة فاروق في الاسكندرية، و 3 في كلية الشرطة وطالبان في الكلية الحربية وطالب في معهد التربية، و ٣ في المعهد الهندسي العالي، وطالبان في المعهد العلمي الابتدائي، وطالبان في كلية الطيران المدني و40 طالب في التمريض و(40) طالب في المدارس الثانوية المصرية. (الزركلي، 1984، صفحة 639)

وفي عام 1950 ارتفع عدد المبتعثين السعوديين إلى مصر وصل 192 طالباً، توزعوا على الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية كالاتي: 21 طالباً بكلية الشريعة بالقاهرة، 3 بكلية اللغة العربية بالقاهرة، طالب واحد بكلية طب الإسكندرية و3 في كلية العلوم بالقاهرة، وطالبان بكلية الهندسة بالقاهرة، و8 بكلية الزراعة بالقاهرة، و5 بكلية الحقوق بالقاهرة، و3 بكلية الحقوق بالإسكندرية، وطالب واحد بكلية الآداب بالإسكندرية و6 بكلية الآداب بالقاهرة، و17 بكلية التجارة بالإسكندرية، و3 بكلية الصيدلة بالقاهرة، و9 بكلية العلوم بالقاهرة، و3 بالمعهد العالي للهندسة بالقاهرة، و5 بكلية الشرطة، و9 بالكلية الحربية، وطالبان بكلية التجارة المتوسطة، و14 في معهد مصر للطيران بالقاهرة، و11 بكلية فكتوريا و3 للتخصص في علم اللاسلكي و10 بمصلحة التليفونات بالقاهرة، وطالبان بمصلحة المساحة بالقاهرة، وكذلك 42 طالباً ثانوياً و33 طالباً ابتدائياً. (الزركلي، 1984، صفحة 640) وقد أسس (محمد فدا) وهو احد خريجي الجامعات المصرية مدرسة باسم (المدرسة الرحمانية الثانوية) وجعلها أنموذجاً للمدارس الثانوية المصرية في المناهج والكتب وكان جميع اساتذتها مصريين ليتمكن طلبتها بعد تخرجهم من الالتحاق بالجامعات والمعاهد المصرية. (أبو علي، 1977، صفحة 308)

وكما تأسست اول مدرسة صناعية عام 1951 بمدينة جدة ويديرها (اسعد جمجوم) احد خريجي الجامعات المصرية، وكانت هذه المدرسة تبعث خريجها هي الأخرى للتدريب في مصر. (عسة، 1971، صفحة 823) لا شك ان ازدياد عدد المبعوثين الى مصر وتخرجهم قاد إلى ازدياد عدد المدارس الثانوية في السعودية، الأمر الذي جعل من انشاء وزارة المعارف السعودية في كانون الأول 1953 أمراً حتمياً، وكان معظم اعضائها من خريجي البعثة العلمية الأولى إلى مصر، وقد تولى الأمير (الملك فيما بعد) فهد بن عبد العزيز آل سعود منصب وزير المعارف، وكان المصري حافظ وهبة هو المستشار الأول للوزارة، وقد وجدت الوزارة نفسها ملزمة بالسير على سياسة مديرية المعارف نفسها، وهي اتباع سياسة تعليمية قائمة على اسس التعليم في مصر، خاصة بعد ان امتلأت الوزارة بخريجي الجامعات والمعاهد المصرية. (أبو علي، 1977، صفحة 308) وكان تأثير التعليم المصري واضحاً في ازدياد عدد الكليات والمعاهد والمدارس السعودية على اختلاف تخصصاتها، اذ تم انشاء كلية الشريعة في مكة المكرمة والتي هي عبارة عن صورة مصغرة للأزهر الشريف في تدريس العلوم الدينية ومعظم اساتذتها كانوا من المصريين وكذلك (المعهد العلمي السعودي) في مكة وايضا معظم اساتذته من المصريين وكان يبعث سنوياً الثلاثة الأوائل من خريجيه

للدراسة في الازهر الشريف او دار العلوم في القاهرة ، كما تم انشاء مدرسة (الثغر النموذجية) في جدة والتي هي نموذج كامل من "كلية فكتوريا" في مصر من ناحيتي التعليم والإدارة. (أبو عليّة، 1977، صفحة 309) ويؤكد الوزير البريطاني المفوض في جدة بولارد وجود حوالي 250 مدرساً مصرياً في السعودية، نصفهم ازهريون والنصف الاخر جامعيون ، يتقاضون رواتبهم كاملة من الحكومة المصرية حتى عام 1952 ، ويقول "بان مصر هي البلد الوحيد التي استطاعت ان تقدم نظاماً تعليمياً يشتمل على التعاليم الاسلامية والنظم الحديثة ومزجها في مركب واحد بطريقة تثير الاعجاب". (F.0.1704/486/25, p. 89)

ويؤكد ذلك (عبد الفتاح حسن ابو عليّة) بقوله : " بأن الدور المصريين كانوا بحق هم رواد التعليم والثقافة في البلاد السعودية". (أبو عليّة، 1977، صفحة 309)
اما (الزركلي) فيشير الى ان ارسال البعثات السعودية إلى مصر تمثل "حجر الأساس في بناء الدولة العلمي الحديث". (الزركلي، 1984، صفحة 637)
رابعاً- إسهامات مصر في تحديث القطاع الزراعي:

لاشك ان الزراعة تعد مصدراً رئيسياً لاقتصاد المملكة العربية السعودية قبل اكتشاف النفط فيها واستخراجه تجارياً عام 1938 من قبل شركة كاليفورنيا الأمريكية (Holden, 1982, p. 128)، إذ كانت الزراعة في تلك المرحلة تقوم بتأمين حاجات السكان اليومية ، وكان معظم ما ينتج يستهلك محلياً، على الرغم من ان الجانب الأكبر من السكان أي قرابة 60% هم في المناطق البدوية اما 40% الباقية كانت تتلقى مصادر رزقها من الزراعة ، وما تربحه فئة التجار من تسويق منتجات الفلاحين ، وكانت المزارع لا تتعدى بعض الحقول في بعض المناطق التي تتوافر فيها المياه، والتي يمكن تقسيمها الى خمسة مناطق في المملكة هي الاحساء وواحة الهفوف التي تنتج الرز والثمار المختلفة إلى جانب عدة انواع من الثمار، ومنطقة القطيف والدمام وهما مركزان زراعيان ، وأخيراً منطقة نجد التي تنتج الحبوب والثمار والخضار. (الحمدى، 2013، صفحة 88) وفي كانون الثاني 1937 طلبت الحكومة السعودية من الحكومة المصرية ارسال خبراء زراعيين للإفادة من خبراتهم في إنشاء المشاريع الزراعية فأرسلت الحكومة المصرية الخبير الزراعي (محمد حسين) إلى السعودية والذي قام بزيارة مناطق ينبع البحر وينبع النخيل، والمدينة المنورة ورابع والمنطقة الممتدة من جدة إلى اليمن (السهل الساحلي) وذلك لأجراء ابحاث على التربة وبيان قابليتها على الزراعة وكان الوزير البريطاني في جدة بولارد قد نقل هذا النبأ إلى حكومته في لندن مؤكداً في تقريره " ان تكليف نقل الخبير الى جدة كان على حساب وزارة الزراعة المصرية". (الهلالى، 2020، الصفحات 51-52)

وفي عام 1942، اعربت الحكومة السعودية عن رغبتها ان توفد وزارة الزراعة المصرية بعثة زراعية تضم بينها خبراء في زراعة النخيل لبيان الطرق لإصلاحها وبالفعل وصلت هذه البعثة في تشرين الأول 1942 (F.0.4331/580/25, p. 196) وقد صرح عبد الله السليمان وزير المالية السعودي الذي كان في زيارة للقاهرة قائلاً " ان الحكومة السعودية قد استعانت بالفنيين من المصريين لفروع الاصلاح الزراعي والعمراني، واصبح لديها منهم بعثة للزراعة قوامها اربعة

موظفين، وأخرى للرعي قوامها ثلاثة موظفين، وثلاثة للميكانيك قوامها ثلاثة ورابعة لتربية الدواجن ، وأخرى لمعامل الألبان قوامها خمسة موظفين... وان أعضاء البعثة الزراعية المصرية يتولون الآن ارشاد الزراع السعوديين إلى زراعة بذور الذرة والبرسيم والبرسيم والبقول السوداني والقطن وبعض أنواع بذور الأرز". (عسة، 1971، صفحة 298) وفي تشرين الثاني 1942 وصلت بعثة مصرية ثانية للسعودية برئاسة (محمد حسني) الخبير في مكافحة الجراد للاشتراك في مكافحة الجراد الذي تعرضت له المملكة العربية السعودية، وهناك بعثة ثالثة ذهبت في هذا الشهر لبحث إمكانية إقامة مشروع لمنتجات الالبان، وتشير الوثائق المصرية الى ان "تجارب اللجنة تبشر بنجاح المشروع الذي أعد لهذا الغرض".

(وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 61)

والدليل على مدى اهتمام الحكومة المصرية بتلبية طلبات الحكومة السعودية بإقامة المشاريع الزراعية فيها، فان مجلس النواب المصري قد ناقش في جلسته المنعقدة في 10 تشرين الثاني 1942 الدراسة الخاصة بمشروع اصلاح الاراضي في المملكة السعودية، وقرر ايفاد بعثة من الاختصاصيين الزراعيين والخبراء الإروانيين لاستثمار الأراضي البور في الملكة وكلف الخبير (عمر ابراهيم خليل) برئاسة البعثة ، وهي البعثة المصرية الرابعة (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 61) ، وتشير الوثائق المصرية بان البعثة "وقد وفق اعضاؤها في زراعة عشرين نوعاً من المحاصيل الزراعية كالقطن السوداني والسمسم والزيتون والبرسيم المصري والعس السوداني لاتخاذهما علماً للماشية كما اجروا التجارب لإدخال زراعة الأرز في منطقة الاحساء، والبصل والبطاطس في منطقة الخرج ، وأوصوا بزراعة البنجر وقصب السكر للإفادة منهما في صناعة السكر" وعملت البعثة على "تحسين انظمة الري" فأوصت بحفر كثير من الآبار في مناطق مختلفة " مما سيكون له أثره في اصلاح مساحات واسعة من الأراضي المالحة " ولاحظت البعثة المصرية "ضرورة تحسين نسل الاغنام في تلك المناطق " واستقر رأي البعثة على ضرورة تصدير الماعز المصري إلى السعودية لأنها "غنية بلحمها وصوفها ليكون انتاجها وسيلة لتحسين الاغنام الهزيلة هناك " ، كما قدمت البعثة "ارشادات للعناية بتربية البغال والحمير التي تكثر في منطقة الاحساء، وكذلك وضعت "تعليمات لمقاومة حشرات التمور وديدانه، وطريقة تجفيف هذا المحصول على الوجه الذي يمكن الافادة من تجارته"، وأخيراً وضعت البعثة "نظاماً حديثاً لغرض الزراعة في حدائق واسعة"، كما اتخذت التدابير للعناية بغابات "الأكاسيا" التي تنمو في الصحراء للإفادة منها لانتاج الخشب. (ماضي، 1952، صفحة 389)

وفي تشرين الأول 1944 سافرت بعثة مصرية خامسة إلى السعودية من اجل اجراء تجارب على بعض المحاصيل الزراعية التي تتلاءم مع المناخ السعودي، ومنها محصول الذرة الصفية الرفيعة المصرية والتي نضجت هناك بعد ثلاثة اشهر، بينما محصول الذرة التجرياني السعودي كان يستغرق نضوجه ستة أشهر، مما يعني أن البعثة المصرية قد وفرت نصف المدة الزمنية في المحصول المصري من الذرة (ماضي، 1952، الصفحات 411-412) (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 61)، ولا شك ان هذه التجربة عوضت السعودية عن نقص الحبوب الذي كانت تعاني منه بسبب الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه قامت البعثة المصرية بإجراء التجارب

على عمل السمد الصناعي، وحقت نجاحاً كبيراً في هذا المجال ، الامر الذي دفع بالحكومة السعودية الى اصدار تعليماتها إلى الجهات المختصة بصناعاته، خاصة في منطقتي الخرج والاحساء، وهما من أهم المناطق الزراعية في المملكة. (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 122) وأمام هذه الخدمات التي قدمها الخبراء المصريون للمملكة السعودية فأن عز الدين الشوا مدير الزراعة السعودي، لم يجد سوى ان يقدم شكره للخبراء المصريين ويعترف بهذه المساعدات القيمة، مؤكداً أن الخبراء المصريين أنفع من الخبراء الأمريكيين وأكثر انتاجاً في المجال الزراعي (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 122) وقد ارسلت الحكومة السعودية في ١٥ تشرين الثاني 1949 طلباً آخراً للحكومة المصرية تطلب "الاهتمام بإرسال اعداد اكثر من الخبراء المصريين الى السعودية بعد أن نجحوا هناك" وأشار الطلب الى افضلية الخبراء المصريين على الامريكيين، لأن "المهندسين الأمريكيين ينفون وجود الماء لإقامة المشاريع الزراعية في السعودية، وانهم يشكون في صدقهم، فهم وجدوا في الأرض نفطاً فخافوا ان تهدي إليه الحكومة وهي تنقب عن الماء، فزعموا انه ليس في جوف الأرض مياه" (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 122) ، خاصة ان الشركات النفطية الأمريكية قد حصلت على امتياز استخراج النفط من الاراضي السعودية وبكميات تجارية. (جاسم، 2004).

خامساً- مشاريع المواصلات والماء والكهرباء المصرية في مكة المكرمة والمدينة المنورة

رأت اللجنة الوزارية المصرية التي شكلت في 12 تموز 1937 برئاسة وزير الاشغال ضرورة البدء في مشروعات المواصلات والمياه والكهرباء في مكة والمدينة التي تزدحم بالحجاج في موسم الحج لرداءتها، وقد قدرت اللجنة تكاليف تلك المشاريع بالجنيه المصري على النحو التالي: (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 1716)

1 – المواصلات

رصف طريق مكة-جدة	56,000
رصف طريق مكة-عرفات	13,000
انشاء جسور	500
رصف مساحة كيلومتر بمسيال رابع	1,650
تمهيد الطريق بين رابع والمدينة	23,760
انشاء الطريق بمسيال المسيجيد	50,000
	144,910

اما باقي الطرق فستقام دراستها وتنفيذها طبقاً لبرنامج خاص

2- مشاريع المجاري 120,000

٣ - مشاريع المياه والنور بمكة 100,000

وبعد أن رفعت اللجنة تقريرها عن المشاريع والتقديرات المالية الى مجلس الوزراء الذي بدوره عرضها على الملك فاروق، والذي أبدى موافقته عليه، واصر مرسوماً ملكياً في ٩ تشرين الثاني 1937 بتخصيص مبلغ قدره 245,000 جنيه مصري لتنفيذ المشروعات الاصلاحية في مكة والمدينة والطرق المؤدية اليهما.(وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 1716)

وبالنسبة لتنفيذ مشروعات الطرق، وصل الى مكة المهندس المصري (محمد حسان) لاصلاح الطريق بين جدة ومكة، وبين جدة والمدينة المنورة ، وقام بدراسة باستطلاع ميداني لهذه الطرق ولعدة مرات درساً فيها أمكنة السيول وطرق الرمل ورسم خططه لاصلاح الطرق من ناحية الفنية، لتكون صالحة كطريق السويس - القاهرة مثلاً على حد تعبيره كما تصف الوثائق المصرية. (وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 1716)

وكان عبد الرحمن عزام، الوزير المصري المفوض في جدة قد قابل الملك عبد العزيز آل سعود واتفق معه على "ان تدفع الحكومة السعودية ثلاثة أخماس هذا المبلغ وتدفع مصر خمسيه، على ان تقرض مصر الحكومة السعودية حصتها في المشروع، على ان تستوفيهامقسطة على سبع سنين، باعتبار 20 ألف جنيه كل سنة، وقد تركت الحكومة السعودية للحكومة المصرية عقد الاتفاقات مع المقاولين والاشراف على تنفيذ العمل".

(وثائق قصر عابدين، صفحة ملف رقم 1716)

والى ان يتم التنفيذ باشرت الحكومة المصرية بتمهيد الطريق بين مكة المكرمة والمدينة المنورة في نفس العام، وأصبح بالامكان قطعه في ساعة وعشر دقائق ، بعد ان كان يستغرق سبع ساعات ويتعرض فيه الحجاج للحوادث، كما وصل في العام نفسه المهندس المصري (بهجت سليمان) الذي اشرف برصف شارع المسعى بين (الصفاء والمروة)، اذ كان الشارع مرصوفاً بالحجر بشكل غير منظم ، مما تسبب ذلك في حدوث جملة من الانخفاضات فيه ، كما اشرف على تنسيق ممر جبل عرفات حتى يتمكن الحجاج من الصعود إليه. (وهبة، 1964، صفحة 15) وبالنسبة للطريق البري الرابط بين جدة والمدينة والذي كان طوله بمسافة (402) كم، فقد تم اصلاح الأماكن الخطرة فيه مع اقامة سدود ترابية لتكون بمثابة أماكن مرتفعة في الاجزاء التي تخترقها السيول، اي ان الطريق اصبح صالحاً للسفر بدون التعرض للأخطار السابقة. (الغلامي، 1954، صفحة 284) وأما طريق مكة - جدة فقد انتهت الشركات المصرية اصلاحه كلياً وأصبح صالحاً في حج عام 1941، ولذا سافر (حافظ بك) السكرتير العام لوزارة الاشغال ومعه (عبد السلام بدر الدين) مفتش المشاريع في مصر الى مكة المكرمة لتسليم الطريق رسمياً الى حكومة المملكة العربية السعودية. (وهبة، 1964، صفحة 15)

أما بالنسبة للنقل البحري، فقد اسهم المهندسون المصريون في تطوير ميناء جدة وكانت أهم الشركات التي تمر سفنها بالميناء هي شركة مصر للملاحة البحرية والشركة الخديوية. (وهبة، 1964، الصفحات 15-16) وبالنسبة للنقل الجوي، فقد تم في 23 تشرين الثاني 1937 (إسماعيل كاظم)، وهو أول طالب سعودي انتقل إلى مدرسة الطيران المصرية لنيل شهادة (صرف A)، وفي نيسان 1939 التحق سبعة من الطلبة السعوديين بمدرسة الطيران المصرية ، ولعل هذا ما أثار انتباه الوزير البريطاني المفوض في جدة (اندرو ريان) الذي قال في تقريره "وحسب معلوماتنا الشخصية ، فقد كان هناك الكثير من الطيارين السعوديين قد تخرجوا على يد المدربة (عزيزة محرم فهميم) مدير معهد مصر للطيران (وهبة، 1964، صفحة 16) وبهذه أصبحت الطائرات احد الوسائل المهمة لنقل الحجاج إلى بيت الله الحرام.

وأكد الباحث المصري (احمد حسين) ان مطار جدة هو اول مطار قام المهندسون المصريون بانشائه في المملكة العربية السعودية. (F.O.3188/661/25, p. 408)

اما بالنسبة لإقامة مشاريع الكهرباء في مكة المكرمة، فقد وصل عام 1937 المهندس الكهربائي المصري (عبد الرحمن كرسنة) لدراسة وضع الكهرباء المطلوب لمدينة مكة والحرم ، تمهيداً لوضع تقريره الخاص بالانارة، كما وصل في العام نفسه بعثة مصرية برئاسة مدير عام البلدية بوزارة الصحة لدراسة مشروع المياه والمجاري بمكة المكرمة بغية طرحه في مناقصة عامة. (حسين، 1950، صفحة 32) وقامت الشركات المصرية بمشروع (مد عين زبيدة) حتى وصل إلى مكة المكرمة، وتم تغطية العين ومجراها لعدم تسربها مع انشاء احواض بالحفريات، إذ جاء في التقرير المصري الى ضرورة توفير مياه الشرب للحجاج، اذ "يجب ان يحصل الحجاج من مياه غير ملوثة" وذلك بإيصال المياه الصالحة للشرب الى مكة وعرفات من عين زبيدة". (حسين، 1950، صفحة 33) كما تم صيانة بئر زمزم من قبل المصريين لضمان الحصول على مياه صالحة مشرب ، ولاول مرة في التاريخ يخضع بئر زمزم وعين زبيدة في مكة المكرمة وكذلك العين الزرقاء في المدينة المنورة إلى التحليل البكتريولوجي الميكروسكوبي لمعرفة النسب المئوية القلوية، والكلور ، والكالسيوم ، والمغنسيوم والصوديوم والبوتاسيوم ، والازونات والالمنيوم والحديد والمعادن الثقيلة. والسلكا، وتركيز ايون الهيدروجين واكسيد الزرنيخ... وغيرها"، وأشارت التقارير المصرية الى ضرورة "ترشيح وتعقيم المياه في بئر زمزم بغاز الكلور او الاوزون او التيار الكهربائي والاشعة فوق البنفسجية وضرورة تغطية مجرى عين زبيدة المكشوفة" وهذا ما قامت به الشركات المصرية، فضلا عن قيامها بانشاء احواض أخرى منفصلة لشرب الحيوانات. (حسين، 1950، صفحة 36) وحول اهمية المساعدات المصرية والمشاريع التي اقامتها في مكة والمدينة، صرح وزير المالية السعودي عبد الله السليمان بان " ما تم انجازه يعد عملاً رائعاً بكافة المقاييس" على الرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية التي أثرت على تنفيذ العديد من المشاريع المصرية.

(الغلامي، 1954، صفحة 286) واخيرا يمكننا القول بأن مصر قد اسهمت بشكل مباشر في تقديم المساعدات المالية والخبرات الفنية، لتخفيف المصاعب التي كان يعانيها الحجاج سواء في مكة والمدينة او في الطريق اليها، وبذلك تكون مصر قد وضعت البدايات او الاسس الأولى لحركة التحديث في المملكة العربية السعودية، وبالتحديد في مكة والمدينة.

الخاتمة

اتضح من خلال الدراسة ان المملكة العربية السعودية وبالتحديد مكة المكرمة والمدينة المنورة لم تشهد حركة تحديث ومشاريع اصلاح قبل اكتشاف النفط واستخراجه بكميات تجارية عام 1938، وكان التخلف ومظاهر الفقر هي السائدة في المملكة وخاصة في منطقة الحرمين الشريفين في مكة والمدينة ، لذا ارتفعت نداءات الاغاثة للعالم الاسلامي بضرورة تحديثها واقامة المشروعات الاصلاحية فيها لتخفيف الأعباء والاحطار الجسيمة التي يتعرض لها الحجاج القادمين لاداء

مناسك الحج سنوياً . وكشفت الدراسة اسبقية مصر في الاستجابة لنداءات الاغاثة وقامت بارسال البعثات الفنية لاعداد الدراسات حول اسبقية اقامة المشروعات في مكة والمدينة وبيان التقديرات المالية لانجازها، وحددت التقارير اهمية شق الطرق وإصلاحها واقامة مشاريع الماء والانارة واقامة المشاريع الزراعية والاروائية لتخفيف الأعباء عن كاهل الحجاج ، خاصة وان المنطقة تتسم بطابعها الصحراوي وقساوة البداوة فيها ، و حياة الترحال وراء الماء والعشب للحصول على موارد العيش كما بينت الدراسة أن قطع الحجاج المسافات في الطرق الصحراوية مسألة صعبة جداً وتحوم حولها المخاطر، وان الحجاج غالباً ما يحتاجون الى الادلاء لسلك تلك الطرق لغرض اداء مناسك الحج، لذلك كانت الحاجة ضرورية لشق الرق الحديثة واصلاحها، وقد سلطت هذه الدراسة الضوء على ابرز المشاريع التي اقامها الحكومة المصرية وبأموال متبرعين مصريين في مكة والمدينة في تحديث طريق المواصلات الرابطة بين مكة والمدينة وكذلك مع جدة، وتوفير مشاريع المياه الصالحة للشرب، كما قامت بإنارة مكة والمدينة ، وتطوير الزراعة فيهما ، فضلاً عن اقامة تجارب زراعية على بعض المحاصيل وبالذات القطن المصري في المدينة . كما كان لمصر دور كبير في استقبال البعثات الطلابية من السعودية لتطوير وتحديث الحركة التعليمية فيها من اجل إيجاد نخبة سعودية متعلمة تسهم في بناء دولة حديثة ونظراً لأهمية الادارة المالية ، فان مصر قد عينت خبراءها كمستشارين ماليين في المملكة، فضلاً عن اسهامات بنك مصر الذي أسسه رائد الاقتصاد المصري طلعت حرب في تمويل وتحديث العديد من المشاريع الإصلاحية في مكة والمدينة، وبذلك تكون مصر قد وضعت أسس الاصلاح والتحديث في الملكة العربية السعودية عامة وفي مكة والمدينة على وجه الخصوص.

المراجع

- ابراهيم عبدالقادر المازني. (1930). *رحلتي الى الحجاز*. القاهرة.
احمد حسين. (1950). *مشاهداتي في جزيرة العرب*. القاهرة.
احمد عسة. (1971). *معجزة فوق الرمال*. بيروت.
الموسوعة الحرة ويكيبيديا. (بلا تاريخ). *طلعت حرب مفكر اقتصادي مصري*.
اياد ناظم جاسم. (2004). *الامتيازات النفطية الامريكية في المملكة العربية السعودية 1933-1950 (دراسة تاريخية)*. بابل: كلية التربية، رسالة ماجستير غير منشورة.
حافظ وهبة. (1964). *جزيرة العرب في القرن العشرين*. القاهرة.
حسن يوسف. (1982). *القصر ودوره في السياسة المصرية 1922-1952*. القاهرة.
خير الدين الزركلي. (1984). *الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز*. بيروت.
رفاء كاظم ماهر الهلالي. (2020). *التحديث في المملكة العربية السعودية 1953-1982*. بغداد:
أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ.
صبري فالح الحمدي. (2013). *جون فيلبي والبلاد العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز بن سعود (1915-1953)*. بيروت.
عبد الفتاح حسن أبو عليّة. (1977). *تطور المجتمع السعودي في عهد الملك عبد العزيز*. القاهرة.



مجلة كلية التربية الاساسية

كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
P- ISSN: 3007-3650 E- ISSN: 2706-8536
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (No.137) 2026, pp.345-359

عبد الله عبد الجبار. (1959). التيارات الادبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية. القاهرة.
عبد المنعم الغلامي. (1954). الملك الراشد المفغور له عبد العزيز آل سعود. بغداد.
فؤاد حمزة. (1355هـ). البلاد العربية السعودية. مكة.
محمد عبدالله ماضي. (1952). النهضة الحديثة في جزيرة العرب. القاهرة.
محمد كامل حنة. (1953). صور من الحجاز. القاهرة.
محمد لطفي جمعة المحامي. (1973). حياة الشرق. القاهرة.
محي الدين رضا. (1935). رحلتي الى الحجاز. دم.
وثائق قصر عابدين. (بلا تاريخ). مشروعات العمارة والاصلاح بالحرمين الشريفين المحفوظة
على شكل مايكرو فيلم في دار الكتب والوثائق القومية في مصر. القاهرة: ديوان جلالة الملك،
الادارة الاعامة.

F.0.1010148. (1936). *Jedda Diaries*. Vol,4 Feb, 24.

F.0.5011/557. (1937). *Jedda Diaries*. V,4, Aug,19.

David : Johns, Richard Holden. (1982). *The House of sand the rise and rule of the most powerful dynast in the Arab worl*. Winston-New york : Holt Rinhart.

F.0.1634/5801/25. (بلا تاريخ). *Jedda Diaries*. Vol,4.

F.0.1704/486/25. (بلا تاريخ). *Jedda Diaries*. Vol.4.

F.0.2437/880/25. (1937). *Jedda Diaries*. Vol,4, May 4.

F.0.3188/661/25. (بلا تاريخ). *Jedda Diaries*. Vol.4.

F.0.4331/580/25. (بلا تاريخ). *Jedda Diaries*. Vol.4.

F.0/1308/557/25. (بلا تاريخ). *Jedda Diaries*. Vol,4.



Egypt and the Beginnings of the Modernization Movement in Saudi Arabia (1936-1952) (Mecca and Medina as a Model)

Dr. Saad Mahdi Jaafar Al-Jubouri

Ministry of Higher Education and Scientific Research - Special Network
and Cultural Relations

Saad69mahdi@gmail.com

Telephone / 07708425010

Abstract:

Given the central importance of Medina, a city that enjoys a high status throughout Saudi Arabia and is beloved by all Muslims, there was a pressing need for reform and modernization projects in the area of the Two Holy Mosques (Mecca and Medina). This included improving traffic flow directly to the northern roads, lighting, irrigation, and agricultural projects, thereby easing the burden on pilgrims traveling to the Holy Mosque. Prior to the discovery of commercial oil, the prevailing culture of nomadic life, backwardness, and migration characterized investment in Saudi Arabia. In 1938, there were strong calls for Islamic reform and modernization projects in Mecca, Medina, and their surrounding areas. Egypt and its experts played a significant and active role in laying the foundations for this progress and the beginnings of reform in the Two Holy Mosques. This included constructing and repairing roads, providing potable water, cultivating the areas around the Two Holy Mosques, and illuminating them, in addition to other projects that required adequate resources.

Keywords: Egypt, Saudi Arabia, modernization, Two Holy Mosques, Mecca, Medina